القنصل الإثيوبي العام في جدة: السعودية تحتجز 16 ألف مهاجر إثيوبي في ظروف بائسة في سجن واحد

التغيير

بدأت التفاصيل تظهر أن الحجم الهائل لحملة المملكة على المهاجرين الأفارقة أكبر بكثير مما كان يتخيله أي شخص.

في الشهر الماضي ، وجد تحقيق أجرته صحيفة "Telegraph Sunday" أن مئات إن لم يكن الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين بشكل أساسي يتم الاحتفاظ بهم في ظروف مروعة في مراكز في جميع أنحاء المملكة كجزء من حملة لوقف انتشار فيروس كورونا.

واستخدم المحتجزون هواتفهم المهربة لنقل تفاصيل مروعة عن حالات المرض والضرب والانتحار.

لكن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها عبده ياسين ، القنصل الإثيوبي العام في جدة تشير إلى أن المراكز التي أبرزتها التلغراف ليست سوى غيض من فيض.

في الأسبوع الماضي ، قال السيد ياسين إن عشرات السجون بها إثيوبيون وأن حوالي 16 ألف مهاجر إثيوبي محتجزون في مركز احتجاز واحد فقط في الشماسي ، بالقرب من مدينة مكة المكرمة.

جدة بها أكثر من 53 سجناً. وقال ياسين لهيئة الإذاعة الإثيوبية "الإثيوبيون محتجزون في كل واحد منهم". "إذا أخذت واحدة في الشميسي ... التي تقع على بعد حوالي 60 كيلومتراً من جدة ، هناك حوالي 16000 إثيوبي محتجزون في السجن وزنازين الاحتجاز".

في الشهر الماضي ، تمكنت التلغراف من التواصل مع المهاجرين في المراكز في كل من الشميسي وجازان ، وهي مدينة ساحلية على الحدود في اليمن. من غير الواضح عدد الأشخاص المحتجزين في مركز الاعتقال في جازان.

لكن صور الأقمار الصناعية لمركز جازان تظهر أكثر من عشرة مباني هناك. يُعتقد أن هناك عدة مراكز أخرى في جميع أنحاء المملكة. في وقت سابق من هذا الشهر ، وتحت ضغط دولي من جماعات حقوق الإنسان والسياسيين الغربيين والأمم المتحدة ، قالت المملكة إنها ستحقق في جميع مراكز الاحتجاز التابعة لها.

ومع ذلك، قال مهاجرون لصحيفة التلغراف إنه منذ انتشار أنباء محنتهم في جميع أنحاء العالم ، تعرضوا للضرب المبرح من قبل حراس السجن الذين بحثوا في الغرف عن هواتف مهربة. قالوا إنهم جُردوا من ملابسهم وأن بعضهم وُضع في الأصفاد أثناء التفتيش.

تعرضت الحكومة الإثيوبية في أديس أبابا لضغوط متزايدة في الداخل لإعادة المهاجرين العالقين في المراكز بعد أن كشفت التلغراف أن المسؤولين حاولوا منع المهاجرين من التواصل مع العالم الخارجي، على الأرجح لتجنب الخلاف الدبلوماسي مع الدولة الغنية بالنفط.

في الأسبوع الماضي ، أعيد ما يقرب من 150 امرأة وطفل إلى إثيوبيا من المملكة. تم الترحيب بهذا في البداية على أنه أخبار جيدة.

ومع ذلك ، تظهر وثيقة حكومية إثيوبية من أغسطس / آب أن إعادتهم كانت جزءاً من ترتيب بين السلطات في المملكة و السلطات الإثيوبية ، والذي يتطلب من المهاجرين شراء تذاكر ذهاب وعودة إلى الوطن من الخطوط الجوية الإثيوبية: وهو أمر لا تستطيع الغالبية العظمى من المهاجرين الفقراء القيام به.

ومما زاد الطين بلة ، أعلنت سفارة إثيوبيا في الرياض يوم الاثنين أن سلطات الهجرة في المملكة ألغت الاتفاقية، تاركةً المهاجرين الإثيوبيين دون أي سبل للهروب من المملكة.

"إنه لأمر مروع أن نسمع أن ما يصل إلى 16000 مهاجر إثيوبي ربما يقبعون في الحجز في منشأة الشميسي. قالت نادية هاردمان ، الباحثة في منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية: "قامت هيومن رايتس ووتش والتليجراف بتوثيق الظروف المروعة في مركزين آخرين في جازان حيث قد يقيم آلاف المهاجرين الإثيوبيين الآخرين".

"نكرر دعوتنا للمملكة للإفراج الفوري عن الأشخاص الأكثر ضعفاً وتحسين الظروف البائسة للآلاف الباقين".